euaa
EUROPEAN UNION
AGENCY FOR ASYLUM

تقرير اللجوء لعام 2025

ملخص تنفيذي

© حقوق الطبع والنشر محفوظة لوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) لعام 2025

تُخلي وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) أو أي شخص ينوب عنها مسؤوليتها عن الاستخدام المحتمل للمعلومات الواردة في هذا المنشور.

صورة الغلاف: الوكالة، مركز استقبال بورنارا في قبرص

لوكسمبورغ: مكتب مطبوعات الاتحاد الأوروبي، 2025

نسخة PDF ردمك 978-92-9410-751-0 معرّف الوثيقة الرقمي: 0177919/10.2847 BZ-01-25-030-AR-N رتدمك 2600-3163

يجوز النسخ بشرط الإشارة إلى المصدر. في حالة استخدام أو إعادة نسخ الصور أو غيرها من المواد التي لا تخضع لحقوق النشر الخاصة بوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA)، يتعين الحصول على إذن مباشر من أصحاب حقوق النشر.

Note: *This translation has not been verified by the EUAA.*

تقرير اللجوء لعام 2025

التقرير السنوي عن وضع اللجوء في الاتحاد الأوروبي

ملخص تنفيذي

حزيران/يونيه 2025

توطئة

كان اعتماد ميثاق الهجرة واللجوء معلمًا بارزًا في نشأة النظام الأوروبي المشترك للجوء (CEAS)، إيذانًا بالانتقال إلى حقبة جديدة. فقد زودت الصكوك القانونية والتنفيذية للميثاق أوروبا بأدوات مرنة لتلبية احتياجات الحماية في بيئة تشوبها حالة من الضبابية وتغير أنماط الهجرة والتحولات التي لا يمكن التنبؤ بها في السياسة الخارجية. ومرة تلو الأخرى، أثبتت البلدان الأوروبية، التي ترى نفسها مجتمعًا للقيم، التزامها بالعمل معًا وحشد أصولها وتوحيد جهودها ووضع حلول لضمان حصول المحتاجين على الحماية.

قامت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء بدورٍ رئيس في مساعدة دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع على وضع الأسس وتحسين استجابات الحماية. وتحقيقًا لهذه الغاية، شهدنا إحراز تقدم كبير في عام 2024. فعلى سبيل المثال، ساعد برنامج الوكالة المخصص للميثاق الدول الأعضاء على الاستعداد للتنفيذ العملي للميثاق من خلال توفير التدريب المخصَّص والوعي بالأوضاع وأدوات الجودة والتوجيه بشأن أفضل الممارسات. وتعزيزًا لدورها كمركز للتميز في التدريب، حظيت الوكالة باعتراف رسمي من السلطات المالطية كمزود لخدمات التعليم العالي. ومن خلال هذه الآلية، ستبني الوكالة قدرات الدول الأعضاء في مجال تشغيل أنظمة لجوء واستقبال فعَّالة ومتناسقة.

يُبرهِن اعتماد الوكالة أول استراتيجية على الإطلاق للحقوق الأساسية على التزامنا بضمان الاحترام الكامل لحقوق طالبي الحماية الدولية في جميع أنشطتنا. وبالمثل، يهدف إنشاء الوكالة آلية الرصد إلى منع أو تحديد أوجه القصور المحتملة في أداء النظم الوطنية، ومن ثمَّ تعزيز التطبيق العملي لنظام اللجوء الأوروبي المشترك. وقد بدأت بالفعل أولى عمليات الرصد التجريبية في عام 2025. ولزيادة مساعدة العمليات الوطنية، نشرت الوكالة عددًا قياسيًّا من الأفراد في 13 دولة عضوًا.

وإذ تقر الوكالة بأن الوعي بالأوضاع المستند إلى مصادر المعلومات العالية الجودة والمتنوعة هو حجر الزاوية في وضع السياسات المستنيرة، تُنتج الوكالة ثروة من النواتج التحليلية المتعلقة باللجوء، ومن بينها هذا المنشور الرئيسي. حيث يُقدم لكم تقرير اللجوء لهذا العام بتصميم مجدد وأوجز لعرض المستجدات السنوية المتعلقة بنظام اللجوء الأوروبي المشترك واستعراضات عامة مركزة على الدول. إلا أن هذا التصميم الجديد حافظ على جوهر تقرير اللجوء دون تغيير: فهو مصدرك المفضل للحصول على رؤية تحليلية ومتوازنة حول اللجوء في أوروبا. وعلى هذا النحو، سيُستخدم كمصدر مهم للتقرير السنوي الأول عن اللجوء والهجرة من إعداد المفوضية الأوروبية.

Nina Gregori
المدير التنفيذي
الوكالة الأوروبية للجوء

المحتويات

توطئة 4
المحتويات 5
مقدمة 6
1. التطورات الرئيسية في مجال اللجوء في الاتحاد الأوروبي في عام 2024 7
2. الوصول إلى الإجراءات 8
3. مبادرات لزيادة تبسيط إجراءات اللجوء واتساقها 9
4. إعادة التفكير في الاستقبال 9
5. المسؤولية عن طلب الحماية الدولية 10
6. نهج منسق لإعادة التوطين والقبول لأسباب إنسانية 11
7. حقوق المستفيدين من الحماية الدولية في الإدماج والاندماج 11
الجدول 1. **الحماية المؤقتة للنازحين من أوكرانيا** 12
8. الضمانات القانونية للأطفال ومقدمي الطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة 13
ملحوظات ختامية 15

مقدمة

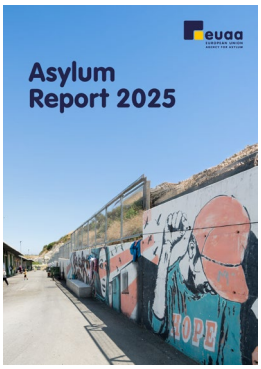

الملخص التنفيذي لتقرير اللجوء لعام 2025:يلخص التقرير السنوي عن وضع اللجوء في الاتحاد الأوروبي التطورات الرئيسية في مجال الحماية الدولية التي ترد بالتفصيل في التقرير الرئيسي. يتوفر الملخص بعدد 30 لغة، بما في ذلك جميع لغات الاتحاد الأوروبي واللغة الألبانية والعربية والمقدونية والروسية والصربية والتركية والأوكرانية.

يمكن تصفية المعلومات الواردة في التقرير الرئيسي من خلال موارد مختلفة وسهلة الاستخدام:

- تعرض قاعدة البيانات الوطنية للتطورات المتعلقة باللجوء التطورات التشريعية والمؤسسية والسياسية التي يرد وصفها في التقرير. يمكن البحث عن التحديثات حسب الدولة والموضوع والسنة ونوع التطور. كما يتم تلخيص المعلومات وعرضها في جدول حسب الدولة وحسب المجال الموضوعي في مستند بصيغة PDF.

- يعرض التقرير مجموعة مختارة من التطورات القضائية المستندة إلى قاعدة بيانات السوابق القضائية لوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء ((EUAA. تقود الروابط التشعبية داخل النص القرَّاء إلى السابقة المحددة في قاعدة البيانات.

- ترد المصادر المستخدمة في إعداد تقرير اللجوء في قائمة المراجع الموجودة في نهاية التقرير. وهي متاحة أيضًا ضمن مصادر منفصلة ومفصَّلة بعنوان مصادر اللجوء لعام 2025، مجمَّعة حسب نوع المصدر. يمكن للقرَّاء تحديد ما إذا كانت المصادر صادرة عن المؤسسات والوكالات الأوروبية أم المنظمات الدولية أم السلطات الوطنية أم منظمات المجتمع المدني أم مراكز الفكر والأوساط الأكاديمية.

للحصول على تحديثات حول أنشطة الوكالة والدعم المقدم إلى الدول الأعضاء، يرجى الاطلاع على المخططات المعلوماتية:
https://euaa.europa.eu/asylum-report-2025/section-10-euaa-support-2024

للاطلاع على التطورات الرئيسية حسب البلد، يُرجى الاطلاع على الاستعراضات لكل بلد:
https://euaa.europa.eu/asylum-report-2025/country-overviews

1. التطورات الرئيسية في مجال اللجوء في الاتحاد الأوروبي في عام 2024

بعد أربع سنوات من اقتراحه من قبل المفوضية الأوروبية كإطار عمل شامل لإدارة الهجرة واللجوء في أوروبا، أقرَّ البرلمان الأوروبي ميثاق الهجرة واللجوء في 10 نيسان/أبريل 2024 وأقرَّه المجلس في 14 أيار/مايو 2024. فقد زوَّد إقرار ميثاق الهجرة واللجوء الاتحاد الأوروبي بهيكل حديث وقوي ومرن من الصكوك القانونية والتنفيذية لتلبية احتياجات الحماية المتطورة على الصعيد العالمي. وعقب الانتهاء الناجح من العملية التشريعية، شرعت الدول الأعضاء في وضع الترتيبات القانونية والإدارية والعملية اللازمة لتطبيق أحكام الميثاق. ولتوجيه هذا العمل، أصدرت المفوضية الأوروبية خطة التنفيذ المشتركة لميثاق الهجرة واللجوء (CIP) في تموز/يوليو 2024، التي حددت معالم محددة يجب تحقيقها ضمن جدول زمني متوقع.

استنادًا إلى التوجيهات الواردة في خطة التنفيذ المشتركة، وضعت بلدان الاتحاد الأوروبي الموسَّع خططها الوطنية لتنفيذ الميثاق. ونسَّقت الدول الأعضاء جهودها وحشدت جميع الجهات المعنية المتوقع مشاركتها في تنفيذ الميثاق، بهدف تقديم الرؤى وتبادل الأفكار ووضع خطط عمل للمضي قدمًا. وشاركت الإدارات الإقليمية في العملية في المجالات التي تقع ضمن اختصاصها، مثل الشؤون الاجتماعية والتعليم والإدماج. فقد استدعى التحضير لتنفيذ الميثاق من الدول الأعضاء حشد موارد مكثفة. ذلك أن إصلاحًا بهذا الحجم وبهذه الدرجة من التعقيد يتطلَّب موارد مالية وإدارية وبشرية واسعة النطاق. وشكَّل هذا تحديًّا لقدرات العديد من الدول الأعضاء، ولا سيما في ظل حرصها على استمرارية العمل في معالجة التدفق المستمر والكبير لطلبات اللجوء.

خلال عملية التنفيذ، لعبت وكالات الاتحاد الأوروبي دورًا محوريًّا من خلال تبادل الموارد والخبرات. ومن خلال برنامجها المخصص للميثاق، قدمت وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء الدعم بعدة طرق، لا سيما من خلال التدريب المخصص وتطوير وثائق إرشادية وأدوات الجودة والمعايير والمؤشرات لدعم التنفيذ العملي للميثاق.

منذ تقديم مقترحات الميثاق في عام 2020، أفاد عدد من الجهات الفاعلة بأن بعض الأحكام قد تتطلب عناية خاصة لضمان الامتثال الكامل للحقوق الأساسية. وفوق كل ذلك، يجب على مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء أن تضمن توفير الموارد الكافية لضمان التطبيق الفعَّال للضمانات الإجرائية على النحو الواجب والالتزام الكامل باحترام الحقوق الأساسية لطالبي الحماية في الاتحاد الأوروبي.

في خضم التطورات المتعلقة بإقرار ميثاق الهجرة واللجوء وتنفيذه، ركز جدول أعمال السياسة الأوروبية على الجهود المبذولة للسيطرة الفعَّالة على الحدود البرية والبحرية الخارجية للاتحاد الأوروبي والمبادرات الرامية إلى مواصلة التصدي للاتجار بالبشر. وواصلت المفوضية الأوروبية ومنظمات المجتمع المدني إجراء مشاورات طوال عام 2024، في حين تمول المديرية العامة للهجرة والشؤون الداخلية العديد من المشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني.

في عام 2024، واصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعمه السياسي والمالي والإنساني الثابت لأوكرانيا واستضاف ملايين النازحين من أوكرانيا. وسادت حالة من الاستقرار والأمان لنحو 4.4 مليون مستفيد من الحماية المؤقتة المقيمين في دول الاتحاد الأوروبي بفضل قرار مجلس الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه 2024 بتمديد الحماية المؤقتة حتى مارس 2026. غير أن التعقيد المتزايد في المشهد الجيوسياسي والدبلوماسية الدولية يقوض جهود التنبؤ بتطورات الوضع في أوكرانيا وهجرة الأوكرانيين إلى أوروبا.

فيما يتعلق بالبُعد الخارجي لسياسة الهجرة واللجوء، واصل الاتحاد الأوروبي سعيه الحثيث إلى إقامة شراكات شاملة مع بلدان المنشأ والعبور، بما فيها الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية؛ وتعزيز قدرات الدول في إدارة الحدود ومكافحة الاتجار بالبشر؛ وتوفير حلول الحماية للسكان النازحين في جميع أنحاء العالم؛ وتوفير مسارات آمنة وقانونية إلى أوروبا كبديل للهجرة غير النظامية.

في إطار دور محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي (CJEU) لضمان التفسير والتطبيق المتسق لقانون الاتحاد الأوروبي، أصدرت المحكمة في عام 2024 قُرابة 20 حكمًا وأمرًا قضائيًا مفسرًا للعديد من أحكام نظام اللجوء الأوروبي المشترك. لمزيد من المعلومات، اقرأ السوابق القضائية المتعلقة باللجوء التي أصدرتها محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في عام 2024، *صحيفة الوقائع رقم 32*.

2. الوصول إلى الإجراءات

في عام 2024، شهدت طلبات الحماية الدولية انخفاضًا بنسبة 11% مقارنةً بعام 2023، حيث تلقت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع مليون طلب للعام الثاني على التوالي *(انظر الشكل 1)*.

الشكل 1. عدد طلبات اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع، من 2015 إلى 2024

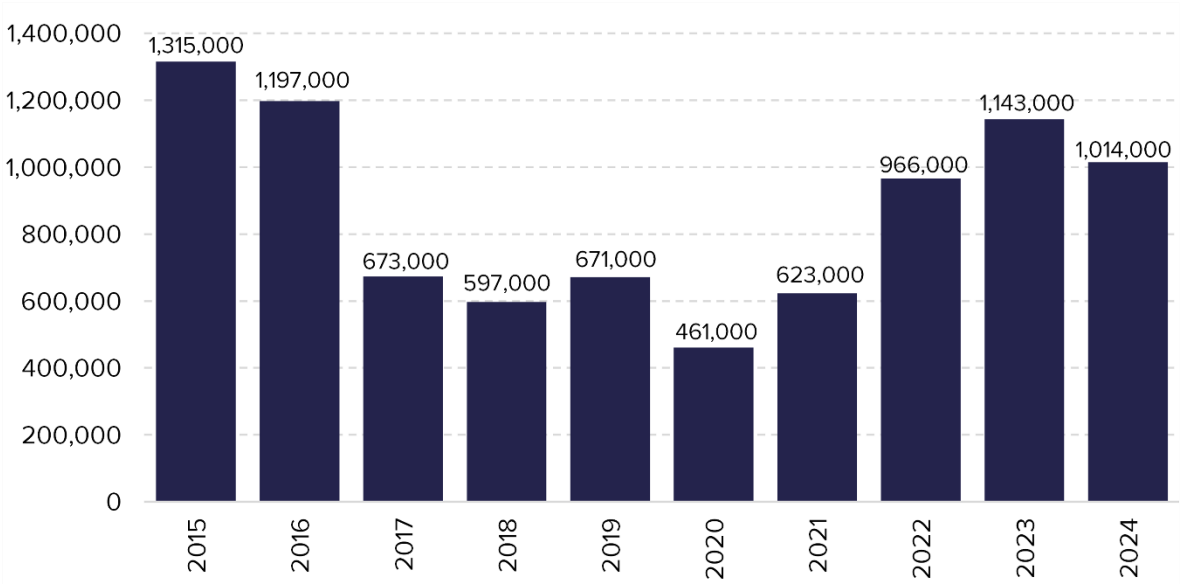

المصدر: البيانات الصادرة عن نظام الإنذار المبكر والتأهب التابع لوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA EPS) حتى 3 شباط/فبراير 2025.

تلقت خمس دول فقط ما يقرب من أربعة أخماس جميع الطلبات في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع: ألمانيا (237,000 طلب) وإسبانيا (166,000) وإيطاليا (159,000) وفرنسا (159,00) واليونان (74,000). وعند النظر في طلبات اللجوء فيما يتعلق بحجم السكان، تلقت قبرص واليونان أكبر عدد من الطلبات للفرد الواحد. غير أن هذا لا يعكس عدد قرارات الحماية المؤقتة الصادرة عن دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع في عام 2024 *(انظر الجدول 1)*.

بقيت أعلى 5 جنسيات من طالبي الحصول على الحماية الدولية في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع كما كانت في عام 2023: السوريون (151,000 طلب) والأفغان (87,000) والفنزويليون (74,000) والأتراك (56,000) والكولومبيون (52,000). باستثناء الفنزويليين الذين قدموا عددًا قياسيًّا من الطلبات، قدم الأشخاص من الجنسيات الأربع المتبقية طلبات أقل من العام السابق. في حين انخفضت الطلبات المقدَّمة من العديد من الجنسيات غير الجنسيات الخمس الأولى، بلغت الطلبات من جنسيات أخرى أعلى معدلاتها على الإطلاق، بمن فيهم البنغلاديشيون (43,000 طلب) والبيروفيون (27,000) والماليون (17,000) والسنغاليون (14,000) والهايتيون (12,000) والسريلانكيون (9,800) والصينيون (7,200) والموريتانيون (5,700). في عام 2024، كان ثمَّة عدد قياسي أيضًا من الفلسطينيين (12,000 طلب) وزيادة ذات صلة في مقدمي الطلبات عديمي الجنسية (3,600 طلبًا).

مع استمرار التدفق المرتفع من طالبي الحصول على الحماية الدولية، تمحورت الخطابات والسياسات الوطنية حول حماية الحدود على نحوٍ فعَّال. وجمعت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع بين التدابير الاستباقية والتفاعلية لمنع الهجرة غير النظامية وإدارتها، الأمر الذي أثر أحيانًا على دخول الإقليم بشكل فعَّال. وشملت هذه التدابير الحد من دخول الإقليم عن طريق عدم السماح بالدخول إلا من خلال نقاط حدودية محددة؛ وإنشاء مناطق عازلة على الحدود؛ وتكثيف الدوريات؛ وزيادة ميزانية حماية الحدود.

استمرارًا لاتجاه كان سائدًا في السنوات الماضية، أدخلت بعض دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع ممارسات هادفة للتمييز بين المحتاجين وغير المحتاجين للحماية في أقرب وقتٍ ممكن، بحيث يُوجَّه الأخيرون إلى إجراءات العودة. وجمعت مبادرات وطنية أخرى السلطات المختصة في موقع واحد لتيسير التنسيق بين فيما بينها وتقليل الوقت اللازم لمعالجة الطلبات. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها السلطات الوطنية طوال عام 2024، أفادت تقارير عن وقوع تأخير في الوصول إلى إجراءات اللجوء في عدد من البلدان، حيث انتظر مقدمو الطلبات في بعض الحالات لشهور للحصول على موعد للنظر في طلباتهم.

3. مبادرات لزيادة تبسيط إجراءات اللجوء واتساقها

تمحورت المناقشات التشريعية والسياسية في عام 2024 حول بناء أنظمة لجوء مرنة وفعَّالة. وركزت الجهود على تسريع الإجراءات والاستفادة المُثلى من الموارد المتاحة، لا سيما من خلال إعادة الهيكلة المؤسسية ورقمنة الإجراءات والتدريب والتطوير المهني. ومع ذلك، أفادت تقارير عن وجود تحديات في بعض الأحيان في فرص تلقي المشورة والاستشارات في مستهل الإجراءات، لا سيما على الحدود وأثناء الاحتجاز.

بالاستفادة من معلومات بلد المنشأ (COI) المحدَّثة، حرصت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع على تكييف سياساتها وممارسات صنع القرار لديها مع أوصاف معينة من مقدمي الطلبات. على سبيل المثال، عقب سقوط نظام بشار الأسد في سوريا في ديسمبر/كانون الأول 2024 وضبابية الوضع في البلاد، علَّقت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع قراراتها بشأن احتياجات الحماية لمقدمي الطلبات السوريين. واضطلعت المحاكم بدورٍ رئيسي في بلورة الممارسات المتصلة بمفاهيم البلدان الآمنة وتطبيقاتها اللاحقة. وفي حين فسَّرت هذه الأحكام نصوص توجيه إجراءات اللجوء (المعاد صياغته)، كان يُتوقع أن تكون أيضًا بمثابة مؤشرات لتنفيذ المتطلبات الجديدة في لائحة إجراءات اللجوء.

في عام 2024، أصدرت سلطات اللجوء في الاتحاد الأوروبي 795,000 قرار من الدرجة الأولى بشأن طلبات اللجوء. وهو العدد الأكبر منذ عام 2017. للعام الرابع على التوالي، صدر أكبر عدد من القرارات من ألمانيا وفرنسا، حيث أصدرتا معًا ما يقرب من نصف إجمالي قرارات دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع.

على الرغم من زيادة عدد القرارات المتخذة في العديد من البلدان، كان هناك 981,000 حالة لم يُبت فيها حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024 - ويأتي ضمن أعلى الأعداد المسجلة حتى الآن. على خلفية ذلك، ركزت العديد من السلطات على تسريع إجراءات اللجوء أكثر فأكثر، وسعت إلى الانتهاء من معالجة الطلبات المتراكمة قدر الإمكان قبل التطبيق الإلزامي للميثاق في حزيران/يونيو 2026، وذلك لتفادي الاضطرار إلى تطبيق القواعد القديمة والجديدة بالتوازي (حسب تاريخ تقديم الطلب) لفترة طويلة من الوقت. وبالإضافة إلى تعيين الموظفين والرقمنة، طبقت السلطات أساليب مختلفة لإدارة عبء الحالات لزيادة كفاءتها. وعلى الرغم من كل هذه التدابير، ظلت إجراءات اللجوء طويلة في بعض البلدان، واستمر عدد الحالات التي لم يُبت فيها في تزايد.

ركزت الجهود المبذولة لزيادة الكفاءة أيضًا على إجراءات الطعن. ذلك أن ارتفاع عدد حالات الطعون التي لم يُبت فيها دفع المحاكم إلى الاستثمار في تعيين موظفين إضافيين وزيادة قدرات المعالجة. ولتحسين جودة الإجراءات القضائية، قدَّمت عدة محاكم دورات التطوير المهني المستمر للقضاة، وغالبًا ما عُقدت بدعم من وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء.

4. إعادة التفكير في الاستقبال

حفَّزت العديد من التحديات والأوضاع الحرجة في الاستقبال في السنوات الأخيرة السلطات في العديد من دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع على إعادة النظر في أنظمة الاستقبال لديها على نحوٍ شامل. وأدى اعتماد التوجيه المتعلق بشروط الاستقبال (RCD) المعاد صياغته لعام 2024 إلى مزيد من التغييرات في إدارة الاستقبال.

استمر الضغط العام على أنظمة الاستقبال في عام 2024. وعلى الرغم من انخفاض عدد الأشخاص الذين يتم استقبالهم في بعض البلدان، فإن عدد مقدمي الطلبات ظل مرتفعًا في بعض البلدان، واستمرت المشاكل المتعلقة بالتدفق الخارجي، على سبيل المثال بسبب سوء الوضع العام للسكن في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي الموسَّع. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال التحدي المزدوج المتمثل في استيعاب طالبي اللجوء والمستفيدين من الحماية المؤقتة قائمًا.

استثمرت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع موارد كبيرة في تحسين مرافق الاستقبال وإعادة هيكلة سلطات الاستقبال لديها ووضع استراتيجيات استقبال جديدة وزيادة القدرات البشرية من خلال التوظيف والتدريب. على الرغم من ذلك، استمرت بعض أوجه القصور التي كانت موجودة من قبل، مثل الاكتظاظ؛ والمخاطر التي تهدد سلامة النزلاء والموظفين؛ وانخفاض القدرة على توفير المتابعة الكافية لمشاكل الصحة البدنية والعقلية، بما فيها الصدمات النفسية؛ وانعدام الخصوصية للنزلاء؛ والفجوات في الدعم التعليمي للأطفال؛ والعقبات التي تحول دون الوصول إلى سوق العمل؛ وظواهر التشرد أثناء انتظار الحصول على خدمات الاستقبال. وقد دفع التأخير في الحصول على خدمات الاستقبال القضاء إلى التشديد على ضرورة ضمان ظروف استقبال مادية مناسبة لمقدمي الطلبات منذ لحظة إنشاء الطلب، ولن تكون أي ممارسة أخرى، مثل استخدام قوائم الانتظار، كافية للوفاء بالالتزامات بموجب قانون الاتحاد الأوروبي.

السوابق القضائية استمرت في الزيادة حول تفسير مستوى معيشة كريم وكيفية تطبيق السلطات للقواعد المتعلقة بخفض ظروف الاستقبال المادية أو سحبها. وفي العديد من الحالات، أدانت المحاكم السلطات لإخفاقها في توفير ظروف استقبال مناسبة.

5. المسؤولية عن طلب الحماية الدولية

واصلت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع تعزيز فعالية نظام دبلن، ولا سيما من خلال التطبيق المستمر لخارطة طريق دبلن، التي تم اعتمادها في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 لتحسين تنفيذ النقل إلى الدولة العضو المسؤولة.

في المجمل، نُفذت 17,000 عملية نقل في إطار نظام دبلن في عام 2024، ما يمثل زيادة بنسبة 14% تقريبًا مقارنةً بعام 2023. وهو العدد الأكبر منذ عام 2019، في حين لا يزال أقل بكثير من مستويات ما قبل الجائحة. ونفذت العديد من البلدان التي قدمت تقاريرها عمليات نقل أكثر مما نفذته في عام 2023، حيث نفذ بعضها أكبر عدد من عمليات النقل على الإطلاق.

- قامت كل من ألمانيا وفرنسا وسويسرا **بتنفيذ** معظم عمليات النقل.
- استقبلت ألمانيا وإسبانيا وفرنسا أكبر عدد من عمليات النقل.
- كان الأفغان والسوريون والجزائريون والأتراك **الجنسيات** الأكثر التي تم نقلها في معظم الأحيان.

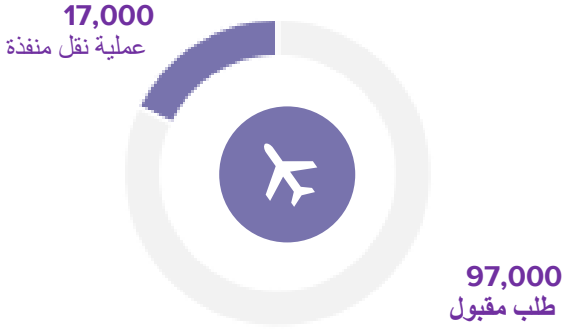

%18
نسبة عمليات النقل المنفذة إلى الطلبات المقبولة

في عام 2024، صدَرَ 147,000 قرار استجابةً لطلبات صادرة للانتفاع بإجراءات دبلن، وفقًا للبيانات المؤقتة التي يجري تبادلها بانتظام بين وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء و29 دولة من دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع. وشكل هذا انخفاضًا بنسبة 18% عن عام 2023 (رقم قياسي في عدد القرارات)، حيث انخفضت طلبات اللجوء بأكثر من العُشر وانخفضت نسبة قرارات دبلن إلى الطلبات إلى 14% (أدنى مستوى منذ ثماني سنوات). يُشير هذا الانخفاض إلى انخفاض عدد طالبي اللجوء الذين ينتقلون من بلد الوصول الأول إلى بلد آخر لتقديم طلب جديد (يُشار إليها بالتنقلات الثانوية)، وبالتالي التأثير على عدد حالات اللجوء بوجه عام.

واصلت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع استثمارها في مشاريع الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إما لوحدات دبلن خصيصًا أو كجزء من مبادرات أكبر تشمل عمليات اللجوء أو الهجرة بوجه عام. واستمر التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع خارج القنوات الرسمية لضباط الارتباط والاتفاقات الثنائية. وشارك العديد من دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع في برنامج تبادل وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء لعام 2024، الذي ركز بصورة فعَّالة على لم الشمل العائلي. وأتاحت الزيارات الدراسية الثنائية لبلدان محددة الفرصة لزيادة تعزيز تعاونها. في النصف الثاني من العام، بدأت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع استعداداتها لتنفيذ لائحة إدارة اللجوء والهجرة (AMMR). ولدعم تنفيذ الميثاق على الصعيد الوطني، عكَفَت الوكالة على إعداد نشرات جديدة لتوفير المعلومات عن نظامي لائحة إدارة اللجوء والهجرة ولائحة يوروداك، وصياغة توجيهات جديدة ونموذج مشترك بشأن البحث عن الأسر، بالإضافة إلى توجيهات بشأن إجراء المقابلات عن بُعد (بما فيها المقابلات في إطار نظام دبلن). ولا يزال إصلاح نظام دبلن وتبسيطه عنصرًا حاسمًا في عمل نظام اللجوء الأوروبي المشترك.

6. نهج منسق لإعادة التوطين والقبول لأسباب إنسانية

تمت إعادة توطين 14,000 لاجئ تقريبًا من بلدان ثالثة إلى الاتحاد الأوروبي الموسَّع في عام 2024، وهو ثاني أقل عدد مسجل منذ عام 2016، حيث سُجل أدنى عدد في عام 2020، عندما أعاقت جائحة كوفيد-19 عمليات النقل بشدة. وبلغ نصيب ألمانيا وفرنسا ما يقرب من 60% من عمليات إعادة التوطين. وظل السوريون الفئة الأكثر توطينًا، حيث بلغت نسبتهم 40% من المجموع بنحو 5,300 عملية إعادة توطين.

شوهد أن الضغط القائم على نظم الاستقبال الوطنية، وبالتالي نقص أماكن الإقامة في جميع دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع يعوق تنفيذ برامج إعادة التوطين والقبول لأسباب إنسانية. وللتخفيف من وطأة هذه الأوضاع، أنشئت فرق مخصصة داخل البلديات في بعض البلدان لمساعدة اللاجئين في العثور على مسكن، كما قدم أفراد من القطاع الخاص دعمهم. وأدى النقص في القدرة الاستيعابية إلى تعليق برامج إعادة التوطين في بعض البلدان.

على مستوى العمليات، كان للوضع الأمني الملتهب في الشرق الأوسط بسبب الحرب في غزة بالغ الأثر على تنظيم بعثات الاختيار وجلسات التوجيه قبل المغادرة وترتيبات السفر للاجئين المختارين في تلك المناطق. أمَّا فيما يتعلق بعمليات نقل اللاجئين، بقيت التحديات المتمثلة في الحصول على تصاريح الخروج من بلدان المغادرة، مثل إيران ولبنان وباكستان، قائمة حيث تطبق رسوم للخروج من هذه البلدان.

لجأت عدة إدارات وطنية إلى برامج الرعاية المجتمعية لتخفيف الضغط على نظم الاستقبال ولتعزيز مجتمعات شاملة ومرحبة بالإدماج. في الفترة بين عامي 2024 و2025، يستمر التركيز على إعادة توطين الأفغان واللاجئين في البلدان الواقعة على طول طريق وسط البحر الأبيض المتوسط، وكذلك من أمريكا الوسطى والجنوبية. وفي حين كان السوريون في طليعة جهود الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة، إلا أن تعليق معالجة طلبات الحماية الدولية المقدمة من السوريين في العديد من دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع لحين استقرار الوضع في البلاد قد أثر أيضًا على القرارات المتعلقة بوضع المواطنين السوريين الذين جرى تحديد إعادة توطينهم.

7. حقوق المستفيدين من الحماية الدولية في الإدماج والاندماج

يُشير مضمون الحماية إلى الحقوق التي يحق للمستفيدين من شكل من أشكال الحماية التمتع بها في بلد اللجوء، فضلًا عن الالتزامات المرتبطة بها. تُمنَح الحماية بحصول مقدمي الطلبات على قرار إيجابي يمنح صفة اللجوء أو الحماية الثانوية (يُشار إليها أيضًا باسم الأوضاع المتسقة مع الاتحاد الأوروبي). ويشير معدل الاعتراف إلى عدد النتائج الإيجابية كنسبة مئوية من إجمالي عدد القرارات المتعلقة بطلبات الحماية الدولية. وفي حين أن أشكال الحماية الوطنية تمنح بالفعل وضع الحماية لرعايا البلدان الثالثة، فإن تلك الأوضاع – غير المنسَّقة عبر دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع – غير مشمولة عادة في حساب معدل الاعتراف.

في عام 2024، ظل معدل الاعتراف مستقرًا عند 42%. بَيْد أن هذه النسبة المئوية الإجمالية تخفي تباينات عبر بُعدين. فمن بين القرارات الإيجابية، زادت حصة القرارات التي تمنح الحماية الثانوية على مدى العامين الماضيين. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ وجود فروق كبيرة في القرارات الإيجابية بين الجنسيات. وكانت معدلات الاعتراف في الدرجة الأولى هي الأعلى بالنسبة للفلسطينيين (91%) والسوريين (90%) والبوركينابيين (85%) والماليين (84%) والإريتريين (82%) والأوكرانيين (80%).

بالإضافة إلى أشكال الحماية الدولية والمؤقتة التي ينظمها الاتحاد الأوروبي، قد تمنح دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع أيضًا شكلًا وطنيًّا من أشكال الحماية. ومن بين القرارات التي لم تمنح وضعًا نظاميًّا من الاتحاد الأوروبي، مُنح نحو 23% شكلًا من أشكال الحماية الوطنية، ومن ثمَّ تزايد العدد الفعلي للأشخاص الحاصلين على الحماية في أوروبا.

في السنوات الأخيرة، شهدنا عدة تطورات تشريعية وسياسية في هذا المجال، منها على سبيل المثال السماح بالبقاء لاعتبارات إنسانية أو الإدماج المتقدم لشخص بسبب الإقامة لفترة طويلة في البلد. واستمر السجال السياسي في العديد من السياقات الوطنية تركيزه على الجوانب المتعلقة بمدة تصاريح الإقامة للمستفيدين من الحماية الدولية، وفرص الحصول على الإقامة طويلة الأجل أو الجنسية، وطرائق لم الشمل العائلي حسب الوضع الممنوح، وأسس تجديد الحماية الدولية أو سحبها.

بمجرد حصولهم على الحماية الدولية، ظل المستفيدون يواجهون تحديات في نجاح اندماجهم. ولا يزال أحد مواطن القلق الرئيسية هو الانتقال من مرفق استقبال إلى سوق الإسكان السائد. يأتي تنفيذ استراتيجيات الاندماج الوطني على نحوٍ متزايد على رأس قائمة أولويات السلطات على الصعيد المحلي، في حين تظل الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني أساسية في الاندماج الفعَّال، حيث إنها غالبًا ما تسد الفجوات في خدمات الدعم.

الجدول 1. الحماية المؤقتة للنازحين من أوكرانيا

في نهاية عام 2024، حظي ما يقرب من 4.4 مليون شخص على الحماية المؤقتة في جميع أنحاء دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع. وقد ظل هذا الرقم ثابتًا نسبيًّا منذ أوائل عام 2023 ولا يزال يُسهم بدرجة كبيرة في العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين إلى الحماية في أوروبا. وكان ما يقرب من نصف جميع المستفيدين من الحماية المؤقتة في ألمانيا (1.2 مليون) وبولندا (أقل بقليل من مليون). بالنسبة لحجم السكان، استضافت تشيكيا أكبر عدد من المستفيدين لكل فرد *(انظر الشكل 2)*.

الشكل 2. عدد الأشخاص الحاصلين على الحماية المؤقتة لكل مليون نسمة حسب البلد المستقبِل في عام 2024

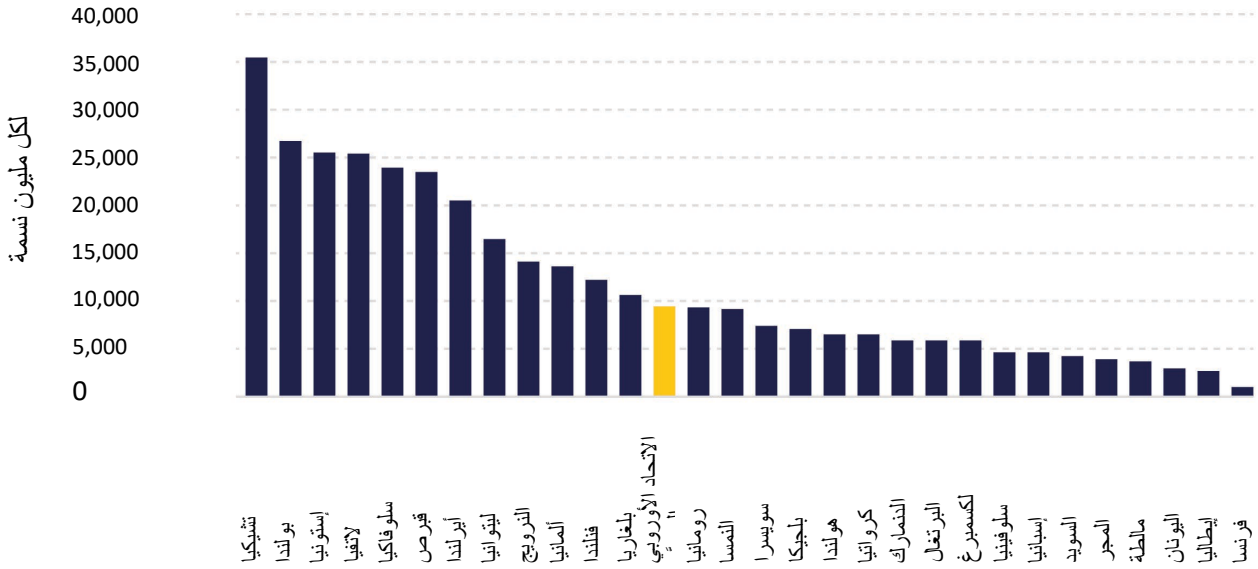

المصدر: الأعداد السكانية: يوروستات (DEMO_GIND) مقتبس في 5 شباط/فبراير 2025. المستفيدون من الحماية المؤقتة: يوروستات (MIGR_ASYTPSM) مقتبس في 5 شباط/فبراير 2025.

خلال السنة الثالثة منذ الغزو الروسي، ركزت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع أكثر فأكثر على إدماج النازحين الأوكرانيين، حيث قدم العديد منها مبادرات لدعم الوصول إلى سوق العمل واكتساب اللغة والأنشطة المجتمعية والحصول على تصاريح إقامة طويلة الأجل. وجرى تشجيع المستفيدين من الحماية المؤقتة على مغادرة مرافق الاستقبال وزيادة الاندماج في المجتمع من خلال الحصول على سكن خاص بهم. وفي بعض الأحيان، كان ذلك مسعى محفوفًا بالتحديات وينطوي على خطر التشرد. وواصلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنفيذ خطتها الإقليمية للاستجابة للاجئين في دول البلطيق وبولندا وتشيكيا وسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا ومولدوفا.

8. الضمانات القانونية للأطفال ومقدمي الطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة

ربما يتعرض طالبو الحماية الدولية، قبل نزوحهم وكذلك أثناء رحلتهم، للإيذاء والاستغلال والعنف. ومن بينهم العديد من النساء والفتيات والفتيان الذين تعرضوا لأشكال متطرفة من العنف، لا سيما العنف الجنسي. ولزيادة استجابات الحماية، يتضمن ميثاق الهجرة واللجوء تدابير للإسراع في تحديد مواطن الضعف والاحتياجات الإجرائية واحتياجات الاستقبال الخاصة وسرعة متابعتها.

في عام 2024، أكدت السلطات الوطنية التزامها بالوفاء بهذه المتطلبات الجديدة، لكنها أشارت أيضًا إلى أن هذا المجال هو أكثر المجالات المحفوفة بالتحديات. وقدَّرت منظمات المجتمع المدني أن إحدى القضايا الرئيسية هي نقص الموارد الكافية لتحديد الهوية بسرعة وتقييم السنّ وتعيين أوصياء قانونيين وخدمات المتابعة، مثل الرعاية الصحية العقلية. ومع استمرار الضغط على سلطات اللجوء والاستقبال، انخفضت القدرة على توفير المتابعة الكافية لمشاكل الصحة البدنية والنفسية، بما فيها الصدمات النفسية.

اعتُمد توجيه الاتحاد الأوروبي المنقح لمكافحة الاتجار بالبشر في أيار/مايو 2024، وجرى توسيع نطاقه ليشمل الزواج القسري والتبني غير القانوني واستغلال تأجير الأرحام بوصفها جرائم تستوجب العقوبة. كما يُلزم التوجيه الدول الأعضاء بتنفيذ أدوات أكثر صرامة للتحقيق في الأشكال الجديدة من جرائم الاستغلال ومقاضاة مرتكبيها وتقديم مستوى أعلى من خدمات الدعم لضحايا الاتجار بالبشر. وعكَفَت العديد من دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع على وضع أو تحديث خطط عملها الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر استنادًا إلى القواعد الجديدة. وراقب أصحاب المصلحة بقلق التطور السريع والمتزايد في استخدام التكنولوجيات الجديدة لأغراض الاتجار والاستغلال، وأكدوا الحاجة إلى جمع بيانات منسقة لفهم الظاهرة بصورة أفضل وإعداد تدابير مكافحة أكثر ملاءمة.

في عام 2024، قدَّم القُصَّر غير المصحوبين بذويهم 32,000 طلب لجوء، أي أقل بنسبة 16% تقريبًا من عام 2023. وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في أعداد الطلبات الذي شهدته ألمانيا، إلا أنها تلقت 9,600 طلب، واستمرت في صدارة الدول المتلقية للطلبات، حيث تلقت 30% من إجمالي عدد الطلبات *(انظر الشكل 3)*. وتلقت اليونان (3,900 طلب) عددًا غير مسبوق من الطلبات المقدمة من القُصر غير المصحوبين بذويهم، بزيادة قدرها 46%. كان ما يقرب من نصف مقدمي الطلبات من القُصَّر غير المصحوبين بذويهم في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع إما سوريين (10,000 طلب) أو أفغان (4,500 طلب). وقُدمت أرقام قياسية من الطلبات من قبل قُصَّر غير مصحوبين بذويهم من مصر (2,900 طلب، معظمها في اليونان وبلغاريا) وأوكرانيا وبيرو.

في عام 2024، ركزت غالبية الجهود المبذولة في مجال دعم مقدمي الطلبات المستضعفين على القُصَّر، ولا سيما القُصَّر غير المصحوبين بذويهم، مع اتخاذ تدابير لضمان توفير السكن والرعاية والعلاج الملائم، ومبادرات لتحسين عملية تقييم السنّ في العديد من البلدان. واستمرت ظاهرة مقلقة في بعض الأحيان متمثلة في احتجاز الأطفال في دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع، كما وثقته أحكام المحاكم (بما في ذلك على مستوى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان) وتقارير من منظمات دولية ومنظمات المجتمع المدني. كما انصبَّ التركيز على حماية المرأة، حيث كان للسلطات القضائية دور قوي في وضع المعايير والممارسات الإرشادية (على سبيل المثال الأحكام التاريخية الصادرة عن محكمة العدل الأوروبية C-621/21 وC-646/21 وC-608/22 وC-609/22)، وأطلقت السلطات الوطنية مبادرات لتعزيز الضمانات لضحايا العنف الجنسي وتشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية (ختان الإناث).

الشكل 3. أعلى 10 دول في الاتحاد الأوروبي الموسَّع تلقيًا للطلبات من القُصَّر غير المصحوبين بذويهم في عام 2024 مقارنة بعام 2023، ونسبة الطلبات المقدمة حسب الجنسية الرئيسية للقُصَّر غير المصحوبين بذويهم في عام 2024

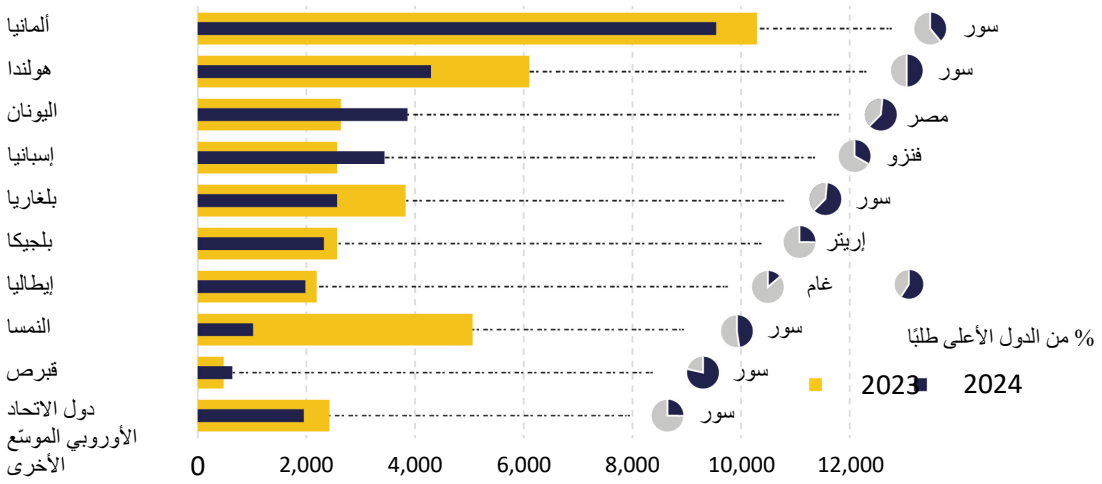

ملحوظة: لم تتوفر بيانات عن الطلبات المقدَّمة من القُصَّر غير المصحوبين بذويهم بالنسبة لفرنسا وتشيكيا ولم يتوفر بعض منها بالنسبة لسويسرا.
المصدر: البيانات الصادرة عن نظام الإنذار المبكر والتأهب التابع لوكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA EPS) حتى 3 شباط/فبراير 2025

ملحوظات ختامية

في عام 2024، ظل اللجوء محور العديد من النقاشات والسياسات العامة في أوروبا، حيث برز اعتماد ميثاق الهجرة واللجوء كعلامة فارقة في تطور نظام اللجوء الأوروبي المشترك. وفي حين انخفض عدد الطلبات بنسبة 11% في عام 2024، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع استمرت في تلقي ما يزيد على مليون طلب للحصول على الحماية الدولية للعام الثاني على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، حصل 4.4 مليون نازح من أوكرانيا على الحماية المؤقتة في أوروبا، مما أدى إلى استمرار الضغط على أنظمة اللجوء والاستقبال الوطنية.

ركزت الجهود الرئيسية التي تبذلها السلطات الوطنية على تبسيط إجراءات اللجوء لتحسين كفاءة معالجة الطلبات وإدخال تغييرات استراتيجية في نظم الاستقبال الوطنية لتحقيق الاستفادة الأمثل من الموارد. وعلى الرغم من هذه الجهود، استمرت حالات تأخر الوصول إلى الإجراءات والاكتظاظ وزيادة مخاطر السلامة والحصول على خدمات دون المستوى الأمثل. وبالتوازي، خصصت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع موارد هامة لتخطيط وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة بموجب ميثاق الهجرة واللجوء.

أدى استمرار تدفق طالبي اللجوء إلى إثارة المزيد من المناقشات حول الإدارة الفعَّالة للهجرة غير الشرعية، مع ضمان حصول المحتاجين على الحماية. وعلى مدى السنوات الماضية، يبدو أن المناقشات والسياسات المتعلقة باللجوء أصبحت أكثر تقييدًا بين واضعي السياسات، وذلك نتيجة للضغوط السياسية التي تمارسها الدوائر الانتخابية المحلية أيضًا. وأسفر الحرص على زيادة الفعالية في مراقبة الحدود، بما فيها الحدود الداخلية، في بعض الأحيان عن ممارسات أعاقت الحصول الفعَّال على الحماية من جهة أو قوضت سلاسة أداء نظام شنغن من جهة أخرى. وأدت الجهود المبذولة لخفض التكلفة والاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية في بعض الأحيان إلى تدهور ظروف الاستقبال والاستحقاقات أو تقليل فرص الحصول على الخدمات لمقدمي الطلبات في الاستقبال.

أخضعت المؤسسات القضائية، على المستويين الأوروبي والوطني على حدٍ سواء، هذه السياسات للتدقيق، موضحةً أنها جزء لا يتجزأ من الأداء الفعَّال لأنظمة اللجوء، وأنها تضطلع بدور حاسم في تفسير *قوانين* اللجوء للاتحاد الأوروبي وهي التي توجه تنفيذها العملي. ومع المضي قدمًا في التنفيذ العملي لميثاق الهجرة واللجوء، من الأهمية بمكان أن تستثمر السلطات القضائية في التدريب والتطوير المهني لمواصلة تحسين الخبرات بين القضاة بشأن القضايا الخاصة باللجوء والهجرة.

ولا يمكن إنكار أن الدول الأوروبية خصصت موارد هامة من أجل توفير الحماية للأشخاص المحتاجين إليها. ولوضع هذه الجهود في نصابها الصحيح، فبالإضافة إلى تلقي أكثر من مليون طلب حماية دولية في عام 2024، أصدرت دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع نحو 746,000 قرار بمنح الحماية المؤقتة للأشخاص الفارين من الحرب في أوكرانيا. وحيث إن مستقبل أوكرانيا لا يمكن التنبؤ به إلى حدٍ كبير، يكمن أحد المتغيرات الرئيسية في اتجاه السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة. وستظل احتياجات الحماية قائمة، لا سيما في إدماج النازحين من أوكرانيا. فقد أعربت الدول الأوروبية مرارًا عن التزامها بمواصلة تلبية احتياجات النازحين الأوكرانيين مع دعم إعادة إعمار أوكرانيا. وفي الوقت نفسه، هذه الفئة من السكان غير متاحة لسوق العمل الأوكرانية ولإعادة الإعمار المحتملة للبلاد.

يعكس ميثاق الهجرة واللجوء، الذي أُعتمد في عام 2024، حلًا وسطًا بين البلدان التي لديها تجارب متفاوتة مع ضغوط الهجرة، وبالتالي تتباين احتياجاتها. وعلى هذا النحو، سيكون أحد أسس الاختبار أثناء تنفيذ الميثاق هو القدرة على تلبية الاحتياجات المتباينة وعدم النظر إليه إما على أنه صارم للغاية وغير موجه للحماية بالقدر الكافي أو أنه متساهل للغاية وغير مصمم للتصدي الهجرة غير النظامية بدرجة كبيرة. ومع ذلك، لا ينبغي التقليل من الأهمية السياسية للميثاق. حيث يعكس عمل الدول الأوروبية معًا لوضع وتبني إطار *مشترك*، يقوم على *القيم المشتركة*، نحو تحقيق غاية مشتركة: وهي الوفاء بالمبادئ الأساسية للاتحاد الأوروبي من خلال إنشاء إطار يوفر الأدوات لحماية المحتاجين إلى الحماية والإعادة الكريمة لمن هم ليسوا بحاجة إليها. ولتحقيق هذا التقدم الكبير في تطور نظام اللجوء الأوروبي المشترك، كانت ثقافة التعاون التي أرساها الاتحاد الأوروبي لعقود محفزة، وعلى الرغم من أنها سمة مميزة للاتحاد، لا ينبغي اعتبارها أمرًا مفروغًا منه.

ستتكشف القيمة العملية والوظيفية للميثاق بصورة كاملة في السنوات القادمة. وفي الوقت الذي تستعد فيه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الميثاق، ينبغي التشديد على أنه ليس المهم مدى تطور هذا الإطار وشموليته، وإنما المسألة الأكثر أهمية تتعلق باستخدامه العملي والفعَّال. كما لا بُد أن يثبت الميثاق عمليًا أنه يساعد الدول الأعضاء في التغلب على التحديات الملحة على المستوى الوطني. ويمثل الميثاق فرصة فريدة لتوفير حافز للتقارب بين سياسات وممارسات دول الاتحاد الأوروبي في مجال اللجوء. إذ ستقتضي الضرورة العمل المكثف من قبل السلطات الوطنية، فضلًا عن الدعم والتوجيه من المفوضية الأوروبية ووكالات الاتحاد الأوروبي. إذ لا يتعلق الأمر بالموارد المادية والإدارية وحدها؛ فالموارد البشرية المؤهلة هي أيضًا ضرورية لنجاح عمل نظام اللجوء الأوروبي. ولذلك، لا بُد من مواصلة الاستثمار في تبادل الخبرات والتدريب والتطوير المهني، والتفسير الفعَّال والواضح للأحكام العملية للميثاق لتوجيه تنفيذه. وفي حين أن الجهات الفاعلة الرئيسية التي تتولى القيادة في تنفيذ الميثاق هي الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الوطنية، فإن التعاون الوثيق مع المجتمع المدني والمنظمات الشعبية والسلطات المحلية مهم بنفس القدر لضمان حشد جميع أصحاب المصلحة في المجال نحو الغاية ذاتها. وإلى جانب المصادر الرئيسية للتجارب والخبرات العملية في مجال اللجوء،

يمكن لهذه الجهات الفاعلة على المستويين الإقليمي والمحلي أن تقدم ملاحظات ثاقبة عن تأثير الميثاق على أرض الواقع وتقدم اقتراحات مستنيرة للتغلب على التحديات العملية، مثل معالجة الضمانات الخاصة بمقدمي الطلبات من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ستقتضي السنوات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع التفوق على نفسها في وضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ الميثاق، مع تلقي عدد كبير من الطلبات الواردة بصورة مطردة للحصول على الحماية وفي الوقت ذاته تشغيل نظامين متوازيين، معالجة التطبيقات القديمة والجديدة في إطار مجموعة مختلفة من القواعد. وستواصل وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء، بصفتها مركز الخبرة في مجال اللجوء، تقديم الدعم التقني والتشغيلي والتدريبي لدول الاتحاد الأوروبي الموسَّع، طوال هذه الفترة الانتقالية وما بعدها. حيث قدم برنامج الوكالة المخصص للميثاق مساهمة رئيسية من خلال تطوير وتوفير أدوات وخدمات عالية الجودة للمساعدة في تنفيذ الميثاق. وستقوم الوكالة برصد التطبيق العملي والتقني *لقوانين* اللجوء في الاتحاد الأوروبي، وستعمل مع دول الاتحاد الأوروبي الموسَّع للوقوف على أوجه القصور المحتملة في عمل أنظمة اللجوء والاستقبال ومعالجتها، مع إجراء أول تدريبات تجريبية في عام 2025. وستضطلع وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء، بعد التزود بالموارد اللازمة، بدورٍ أساسي من خلال جهد جماعي للتصدي لضغوط الهجرة في أوروبا من خلال نهج بنَّاء وموجه نحو الحماية.

تقرير اللجوء لعام 2025: ملخص تنفيذي

يقدم تقرير اللجوء لعام 2025، بوصفه مصدرًا مرجعيًا للمعلومات بشأن الحماية الدولية في أوروبا، نظرة عامة شاملة على التطورات الرئيسية في مجال اللجوء في عام 2024. يقدم الملخص التنفيذي نسخة موجَزة من التقرير الرئيسي.

تقوم وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) بجمع المعلومات حول جميع جوانب نظام اللجوء الأوروبي المشترك. وتحقيقًا لهذه الغاية، يعرض التقرير الاتجاهات الرئيسية في السياسات والممارسات والتشريعات المتعلقة بالحماية الدولية ويقدم مؤشرات رئيسية للعام المرجعي 2024. يورد التقرير أمثلة من السوابق القضائية لتفسير القوانين الأوروبية والوطنية في سياق *قوانين* اللجوء في الاتحاد الأوروبي.

يستنِد تقرير اللجوء لعام 2025 إلى المعلومات المستقاة من مجموعة كبيرة من المصادر – من بينها المنظورات المقدمة من السلطات الوطنية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية – للجمع بين وجهات النظر المتنوعة. يُعدُّ التقرير، الذي يغطي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، بمثابة مرجع لأحدث التطورات في مجال الحماية الدولية في أوروبا.

euaa
EUROPEAN UNION
AGENCY FOR ASYLUM